

إيران: منعطف الخامس عشر من نوفمبر

د. خاتر أوديوب
استاذ العلوم السياسية، المركز
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

تواصل تداعيات "انتفاضة البنزين" في إيران بعد أكثر من ثلاثة أسابيع على اندلاعها، خاصة بعد بدء الكشف عن مجرياتها التي حبستها قطع شبكة الإنترنت، وعن حصدها المريع المتمثل بمئات القتلى وآلاف المعتقلين والجرحى. وهذا ما حدا بالرئيس دونالد ترامب لوصف قمع الاحتجاجات في إيران بأنه «وحشي»، وللتلويح برد قوي على أي تهديد من طهران لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. على صعيد آخر، اتهمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إيران بتطوير صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية، واعتبرت أفعالها «متعاضة» مع قرار الأمم المتحدة الخاص بالاتفاق النووي المبرم في العام 2015.

تؤكد هذه التطورات للموقف الإيراني الحرج داخليا وخارجيا على أن إيران ما بعد منعطف 15 نوفمبر 2019، موعد بدء الاحتجاجات الواسعة، لن تكون كما قبلها، وأن مستقبل نظامها يرتبط كذلك من دون شك بديمومة منظومة نفوذها المهترئة في العراق وسوريا ولبنان. تميزت الاحتجاجات الشعبية الأخيرة بزخمها وامتدادها إذ حسب الرواية الرسمية فإنها طالت 29 محافظة من أصل 31، بينما تحدثت أوساط المحتجين عن وقوعها في 190 مدينة. وتناقض الأرقام حول عدد الضحايا حيث تحاول السلطات إخفاء الحقائق وحصر العالود تحت سقف 200 قتيل وليس هناك من أرقام دقيقة عن الجرحى والمعتقلين.

من جهته تتراوح أرقام الجهات المعارضة بين 600 ألف قتيل وحوالي أربعة آلاف جريح وبين سبعة آلاف وعشرة آلاف معتقل. ومن أجل تبرير ضراوة القمع أكدت وزارة الداخلية حصول هجمات ضد خمسين من المفرات أو القواعد العسكرية والأمنية وتضرر 183 عربة للشرطة وإحراق 731 مصرفا.

إزاء هذا الوضع الذي لم يتردد قائد الحرس الثوري الجنرال حسين سلامي في تشبيهه بالحرب العالمية، تخلى النظام عن أسلوب "القمع الذكي" الذي اعتمده في مواجهة احتجاجات 2017 و2018، من خلال عدم الاستعداد للكف والعنلي للقمع وعدم القطعية مع المجتمع.

هذه المرة، وجد المرشد الأعلى علي خامنئي نفسه ملزما بالتدخل العنني والتركيز على مؤامرة الأعداء بعد يومين من اندلاع الانتفاضة، وسط قمع مفرط وإطلاق النار من دون إنذار. واللائق للنظر أن الاحتجاجات ممتدة على كل الرقعة الوطنية من كردستان وخوزستان وكرج وطهران وأرومية وتبريز (حيث المكون الأثري وهذا ما يفسر ربما الاتهامات التي وجهها مصدر رسمي لآرديجان في سياق ما يسمى ببول التامر).

من أجل التمسك على القمع المفرط وحصيلته تم حجب الإنترنت بشكل محكم وقطع الاتصال مع الخارج للتمسك على النفق الذي دخلت فيه المنظومة الحاكمة التي أجمت الاستقطاب داخل البلاد. وما إنزال المظاهرات المؤيدة إلا دليل على مازق الشرعية الثورية استنادا إلى أصوات

لها خبرتها وتاريخها مثل مير حسين موسوي، أحد زعماء الحركة الخضراء المعارضة، والمقيم تحت الإقامة الجبرية منذ عام 2010، الذي شبيه تعامل السلطات الإيرانية مع الاحتجاجات الأخيرة بـ "تعامل الشاه محمد رضا بهلوي مع المتظاهرين ضد قبيل انتصار الثورة الإيرانية عام 1979. ويصل الأمر ببعض أركان النظام سابقا للحدوث عن "انقلاب السحر على الساحر" واكتشاف الحقائق أمام الناس. إذ أن التذرع بالمؤامرة وبينتائج العقوبات الأميركية لا يغطي مسار فشل وفساد في إدارة الموارد أو تحويلها إلى الإنفاق العسكري والتوسع في الخارج.

بعد توقيع الاتفاق النووي في يوليو 2015 وصلت مبيعات إيران من النفط إلى 5.1 مليون برميل من النفط الخام يوميا، بالإضافة إلى حصولها على 150 مليار دولار من حساباتها المجمدة. وكان ذلك كفيلا في حال توجيهه للمكان المناسب بأن يتفادى تفاقم الأزمة الاقتصادية.

والأدهى من ذلك سيطرة الحرس الثوري الإيراني على حوالي ثلث الاقتصاد، وإذا قدرنا حجم المؤسسات والشركات التابعة للمرشد والعاملة تحت إشراف مكتبه، يتضح أن أكثر من نصف الاقتصاد الإيراني خاضع لشبكة ومصالح الفريق الحاكم.

وما زاد من القلق الكبير في طهران استمرار الانتفاضة في كل من لبنان والعراق، وما يشهده الأخير خاصة في المحافظات الجنوبية من نقمة على التدخل الخارجي وما يتم توصيفه بالاستحواذ أو الإطعام الإيرانية. ويبدل تطور النظام القائم في طهران على أن استمراريتها وسيطرتها في الداخل ترتبط بشكل وثيق بامتدادها في الخارج. لذا يشكل التزام الاحتجاجات سابقة تضع المشروع الإيراني الإمبراطوري أمام تحديات كبيرة رهنا وعلى المدى المتوسط.

في مواجهة تعاضم الغضب في الداخل ورفض الدور الإيراني في أكثر من مكان، شحذ النظام كل عذبة القمع لمنع المكونات الإيرانية من التطلع إلى التغيير الآني والضروري. ويحاول بكل الوسائل إطفاء جذوة الوطنية العراقية المنقذة، والإيعاز باحتواء الاحتجاج اللبناني.

لكن كل هذه المحاولات لن تخفي الأوضاع الصعبة في هذا المنعطف والسعي للتفاوض غير المباشر مع واشنطن عبر قناة سلطنة عمان وسويسرا. وعدم الرغبة في التنازل العلني أمام "الشيطان الأكبر" والتركيز على العداء مع "مجاهدي خلق" و"انتصار الملكية" بوصفهما من أدوات الإختراق الخارجي، لن ينجح في طمس حقيقة الغضب الشعبي من جهة والقمع الجائر من جهة أخرى.

وما المواقف الأوروبية الأخيرة من تطوير منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية إلا عناصر قلق إضافية لنظام حاول عبثا تسويق اعتداله واستمرار تخويف الإيرانيين والعالم.

بعد منعطف الخامس عشر من نوفمبر 2019، ستكون الأشهر القادمة من العام 2020، مرحلة دقيقة في اختبار القوة بين واشنطن وطهران، وسيكون لها أثرها في تقرير مستقبل المنظومة الحاكمة وإعادة تشكيلها أو سقوطها، ويسري ذلك في نفس الوقت على مشروعها الخارجي.

عدي نطار
كاتب لبناني

لم يثر اللبنانيون منذ السابع عشر من أكتوبر الماضي من أجل حكومة يصممها جبران باسيل على مقاس طموحاته وبحسب ما تملبه مصالحه وحليفه وحاميه المدجج، حزب الله. حكومة المارونييت هذه سيسقطها الشارع إن قدر لها أن تبصر النور. فحكومة سعد الحريري المستقبلية التي ضمت صفوف القوى المسيطرة سقطت في الشارع الذي لم تعد تنظلي عليه إلا العيب ولا محاولات الالتفاف ليصل الأمر به إلى القبول بحكومة دمی متحركة.

الشارع، الذي اسقط شرعية نظام القوى التي تمسك بالمؤسسات الدستورية، وبناء على دستور الدولة الذي يقر بوضوح أن الشعب هو مصدر السلطات كافة، قام يسترد توكيله وقالها بوضوح: نريد حكومة مصغرة من كفءات معتبرة ونظيفة ومن خارج القوى المسؤولة عن انهيار البلاد، حكومة بصلاحيات تشريعية تضع قانون استقلالية القضاء في أولى أولوياتها ليقوم القضاء بدوره حرا مستقلا باستعادة أموالنا المنهوبة لتعود الحياة إلى اقتصاد البلاد وماليتها العامة. الشارع يطالب بحكومة قادرة على استصدار قانون جديد للانتخابات يؤمن عدالة التمثيل من خلال فرض المساواة بين المواطنين أمام صندوق الاقتراع (المادة 7 من الدستور: كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم). حكومة تهين الظروف الملائمة للانتخابات نيابية مبكرة تعكس إرادة اللبنانيين.

رفض حزب الله الرضوخ لإرادة اللبنانيين جاء لينقذ القوى السلطوية

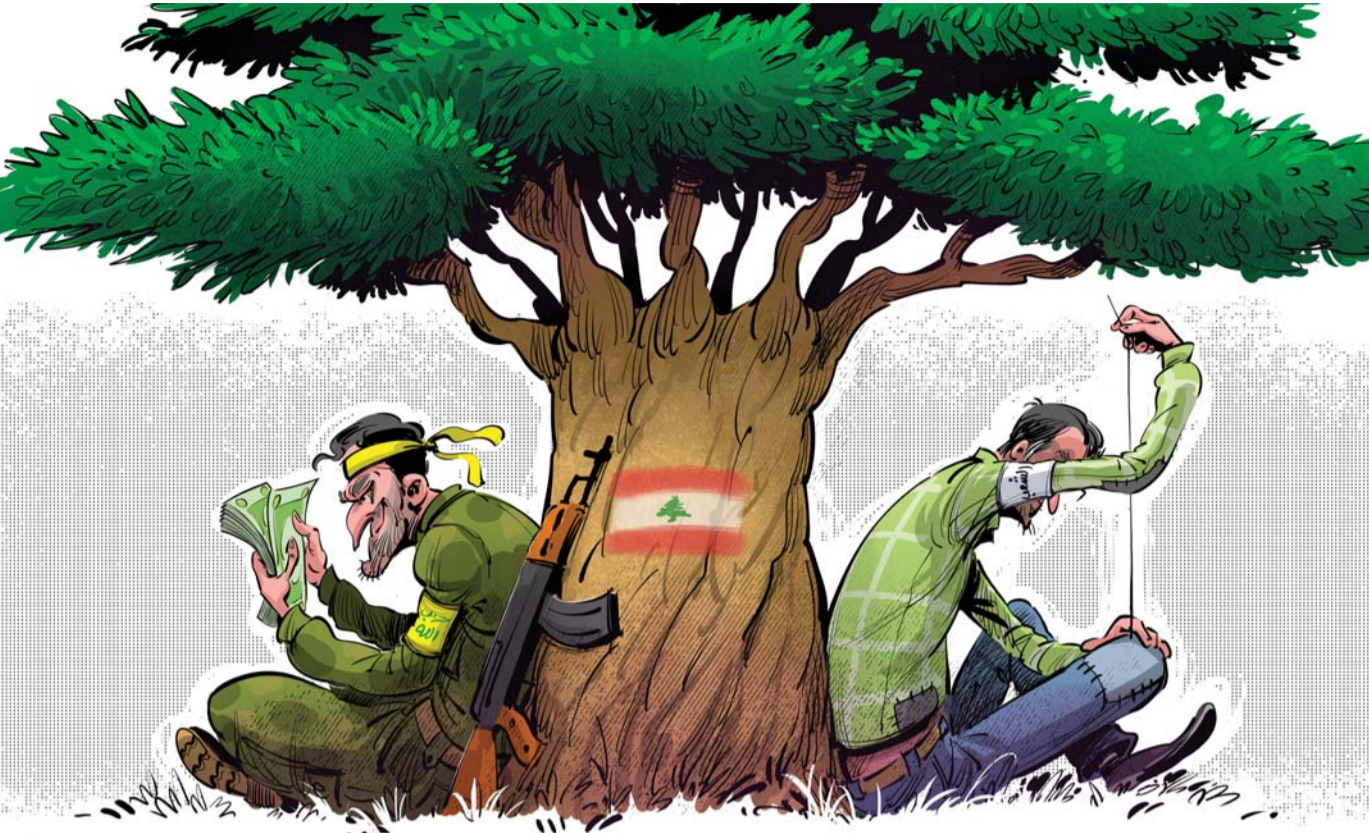
حكومة الماريونيت

والأخرى. فكانت المماطلة المديدة في الإجراءات الدستورية اللازمة لتكليف رئيس جديد للحكومة لتعطي مساحة كافية من الوقت للقوى المسيطرة ليس فقط للالتفاف على حق اللبنانيين في مطالباتهم، بل أيضا للالتفاف على الدستور من خلال تأليف حكومة على مثال ونموذج الحكومة المستقبلية، ولكن من شخصيات تلعب دور الدمي التي تحركها أيادي القوى المسيطرة عليها، وتم ذلك في الغرف المغلقة ليصار بعدها إلى تكليف شخصية ما، من مثل الماقل سمير الخطيب، ليكون "الطربوش" الذي يعطي للإخراج شكله الدستوري، وليسير بالبعثة حتى منتهاها من خلال تأليف شكلي لحكومة مسبقة الصنع. وهنا لا بد من التأكيد على بيان رؤساء الحكومة السابقين من حيث الموقف من تنفيذ أحكام الدستور اللبناني لتشكيل الحكومات في لبنان، من حيث الجوهر وليس من حيث الشكل فقط.

تقول الفقرة الثانية من المادة 53 من الدستور اللبناني بحسب تعديلات سنة 1990 "يسمى رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعها رسميا على نتائجها".

وهذا يؤكد أن على رئيس الجمهورية إجراء الاستشارات النيابية "الملزمة" فور قبوله استقالة الحكومة، ولو أن الدستور لم يحدد مهلة لذلك، غير أن قبول استقالة الحكومة يوجب حكما البدء بالاستشارات، إذ لا يجوز لمن أقسم على الدستور أن يماطل في تطبيق أحكامه. وهي استشارات ملزمة بنتائجها، أي أن تسمية رئيس الحكومة العتيد يجب أن تستند إلى نتائج تلك الاستشارات وليس لأي أمر آخر.

ويعد تكليفه، يقوم رئيس الحكومة المكلف بإجراء استشارات نيابية غير ملزمة، يقوم بعدها بتسمية وزراء حكومته وتوزيع المهام الوزارية عليهم.



بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال. إن ما جرى خلال الأسابيع الخمسة الماضية على مستوى تشكيل الحكومة الجديدة مما قبل عنه إنه "مشاورات" عقدها رئيس الجمهورية مع القوى السياسية المسيطرة على المشهد السياسي، حزب الله وحركة أمل والتيار العوني ورئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري. هذه المشاورات لم تكن سوى محاولات من قبل حزب الله وحليفه جبران باسيل للضغط على سعد الحريري ليكون بمثابة ذلك الطربوش الذي أعداها لإباسة لحكومة الماريونيت التي أعدها ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.

وحتى لو جاءت التشكيلة الحكومية بخلاف ما ترجحه الكتل النيابية، فإن هذه الحكومة سوف تمثل أمام البرلمان لنيل الثقة بناء على برنامجها الذي يتضمنه بيانها الوزاري، حيث للنواب حرية منحها الثقة أو حجبها عنها. كل ذلك بناء على الفقرة 2 من المادة 64 من الدستور التي تقول "يجري (الرئيس المكلف) الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويقوم مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تقدم إلى مجلس النواب بيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالته أو اعتبارها مستقبلة إلا

حزب الله، بحسب نصرالله ذاته، لن يفقد القدرة على دفع رواتب عسكريه وجيشه الإلكتروني الذي يتغنى شامتا بمن دفعته أحواله إلى الانتحار

وحتى لو جاءت التشكيلة الحكومية بخلاف ما ترجحه الكتل النيابية، فإن هذه الحكومة سوف تمثل أمام البرلمان لنيل الثقة بناء على برنامجها الذي يتضمنه بيانها الوزاري، حيث للنواب حرية منحها الثقة أو حجبها عنها. كل ذلك بناء على الفقرة 2 من المادة 64 من الدستور التي تقول "يجري (الرئيس المكلف) الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويقوم مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تقدم إلى مجلس النواب بيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالته أو اعتبارها مستقبلة إلا

وحتى لو جاءت التشكيلة الحكومية بخلاف ما ترجحه الكتل النيابية، فإن هذه الحكومة سوف تمثل أمام البرلمان لنيل الثقة بناء على برنامجها الذي يتضمنه بيانها الوزاري، حيث للنواب حرية منحها الثقة أو حجبها عنها. كل ذلك بناء على الفقرة 2 من المادة 64 من الدستور التي تقول "يجري (الرئيس المكلف) الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويقوم مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تقدم إلى مجلس النواب بيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالته أو اعتبارها مستقبلة إلا

هل ستقوم الحرب الإيرانية العراقية الثانية

والكلاهما من العملاء فليس مستبعدا أن يحارب مجنودها من الإيرانيين والأقفاق واللبنانيين في القرب العاجل باعتبارهم الأكثر إيمانًا برسالة الولي الفقيه الذي يجب أن يسيطر سلطته على هذه الأرض. ذلك سيوقع حتما إذا ما بقي المجتمع الدولي صامتا.

غير أن العراقيين ينظرون بحذر إلى ما يمكن أن ينتج عن الوصاية أو الحماية الدولية. ذلك لأنهم جربوا الوقوع تحت طائلة العقوبات العمياء. أما المنظومة السياسية الحاكمة فإنها بعد أن افتتحت أمر ارتباطها بإيران لم تعد قادرة على أن تقدم نفسها باعتبارها مالكة الحل والربط. ربما صار عليها أن تسلي وهي تنتظر في صالة الإنتعاش.

لن تفعل تلك الطبقة السياسية شيئا من أجل إنقاذ نفسها. ذلك لأنها ترى أنها في كل الأحوال ستكون في وضع أضعف، فإيران ستكون في الواجهة. غير أن ذلك لن يكون ممكنا بالنسبة لعراق يفكر شبابه بمستقبلهم.

من الجهل بالواقع العراقي الذي يعرفه الشباب أكثر منا. فإذا كان عادل عبدالمهدي رئيس الوزراء المستقيل قد عين في منصبه في إطار تسوية بين الأحزاب رعتها إيران فذلك معناه أن الرجل لم يكن سوى دمية يتم تحريكها من طهران. لذلك لم يكن من الصواب الحوار مع دمية. كان قرار المنتظرين صائبا حين توجهوا باحتجاجاتهم إلى إيران قافزين على الواقع المحلي الذي لم يكن سوى سوق ترويجية لنظرية الولي الفقيه التي لم يكن قد تعرف عليها شيعة العراق من قبل.

لم يكن العراقيون يعرفون الدين باعتباره نظاما شموليا غير أن ما لا يعرفه الكثيرون أن الدولة التي أقامها الخميني في انتظار ظهور المهدي لم تكن بالنسبة لشيعة العراق سوى كذبة سعي من خلالها الخميني إلى فرض سلطانه على الشيعة باعتباره وكيلًا عن الإمام الغائب.

كان الجيش العراقي الذي حارب إيران طوال ثمانين سنوات في ثمانينات

من القرن العشرين يتكون من أغلبية شيعة. ولم يشهد ذلك الجيش حالات هروب إلا بشكل منفرد، لم تكن أسبابها طائفية. ذلك ما يعرفه النظام الإيراني جيدا وما يعرفه أتباعه الحاكمون في بغداد والذين سبق لهم وأن قاتلوا في الجبهة الإيرانية ضد العراق.

لذلك فإن إيران كانت تنتظر اللحظة التي تنتقم فيها من شيعة العراق ولم يكن قتالها من خلال الحشد الشعبي في المدن ذات الأغلبية السنية سوى تمارين تهيئية لقتال ثأري داخل المدن ذات الأغلبية الشيعية.

ما شهدته مدينتا الناصرية والنجف من مجازر هو بداية لحرب إيرانية-عراقية جديدة. ولن يكون مهماً بالنسبة لإيران أن تخون تلك الحرب قواعد الانتداب. ذلك لأنها قتال بالرصاصة الحي شيعة أعرل، قرر شبابها أن يخرجوا إلى الشوارع محتجين في تظاهرات سلمية.

وإذا ما كانت إيران قد بدأت حربها داخل الأراضي العراقية بالاعتماد على

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هناك من يتساءل عن الدور الذي تؤديه المنظومة السياسية الحاكمة في العراق منذ 2003 وحتى اليوم في مواجهة انفجار المجتمع العراقي، الذي لم تكن نتوقه كما يبدو... لا شيء. ما يسمي بالطبقة السياسية وهي ليست كذلك إلا مجازا لم تكن في حقيقة أمرها تمارس العمل السياسي عبر كل السنوات الماضية. لقد سلمها الأميركيون السلطة وهم بدورهم سلموها إلى إيران من غير جدل أو نقاش.

كانت القناعة قد ترسخت لدى الشعب العراقي بأن إيران في الجبهة التي تحكم في العراق لذلك لم يتعب الشباب أنفسهم في التنديد بمنظومة الفساد المحلية بل توجهوا مباشرة إلى إيران ليكون خروجها من العراق أول مطالبهم.

هناك من يقول إن الشباب استعجلوا الصدام بإيران. وهو قول فيه الكثير

